

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين في درجة مساعد وزير بوزارة الداخلية كل من السادة :

لواء عبد العزيز أبو الفتوح شاهين ، مدير الإدارة العامة لشرطة النقل
والمواصلات .

لواء محمود سامي سليمان نصار ، مدير مصلحة أمن المواني .

لواء محمود فوزي البيومي الباز ، مدير الإدارة العامة لإمداد الشرطة .

لواء محمد علي مازن ، مدير الإدارة العامة لقوات الاحتياطى المركزى .

(المادة الثانية)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ما

صدر بمراسمة الجمهورية في ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧

بشأن المعفو عن العقوبة المحكوم بها على المواطن اللبناني الجنسية

عزام صبحى حسين أبو على فى القضية رقم ٤٧١١ جنابات الميناء

لسنة ١٩٧٢ (٤٩٤ كلى)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى معارضه رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ؛

بصفة احتياطية :

السادة الرؤساء :

ميخائيل مينا حنا القمص ، لطفى ولسن كيرلس أبو الزين ، حسن
حمزة أحمد مهنا ، صلاح الدين عبد العظيم جيرة ، عبد الرحيم أحمد عبد الرحيم ،
على هوض أبو العينين عاشور ، حسن شلبي يوسف ، محمد رفعت مصطفى
على عمر ، ملك شنودة ابراهيم جودة ، محمد حسين سيد ، حسن السيد
على الدالى ، صموئيل الياس مكسيموس .

السادة القضاة :

صبحتى محمد عرفان دراز ، فتحى بيومى أحمد القرش ، عبد الرحمن
سيد الخالقي الدوى ، محمد الصادق عطية السيد عيد ، أحمد حلمى بدوى ،
بهيج حسن القصبجى ، محمود سعيد حسين سعيد ، محمد على محمد عبد الرحمن ،
محمد محمد مرشدى بركات ، محمد أبو الوفا حسن ، عبد الحق محمد عمران ،
خيرى نغرى على ، أحمد محمد أحمد إسماعيل ، ثابت أحمد محمد كريم .

(بدائرة محافظة أسوان)

على الطاهر عوض القاضى بصفة أصلية .

بصفة احتياطية :

السادة الرؤساء :

لطفى عبد العزيز محمد سليمان ، خلف فتح الباب متولى .

السادة القضاة :

عزت سيد صيد العزيز نجميس ، غازى غريب غازى موانى ، عصام الدين
قرنى موسى أحمد ، محمد ضيفى إسماعيل حسب ربه .

(بدائرة محافظة الوادى الجديد)

أمين حسن فرحات الرفاعى القاضى بصفة أصلية .
مدير فرعون أسطفانوس رجس القاضى بصفة احتياطية .

المادة الثانية :

على وزير العدل تنفيذ هذا الأمر وينشر فى الجريدة الرسمية ويعمل به
من تاريخ نشره ما

صدر بمراسمة الجمهورية في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات